عرنوس يدعو للتعامل بشفافية مع المواطنين

وزير النفط: ٣٢ ألف مركبة نقل عام مجهزة بـ«GPS»

وزير العدل يعرض نتائج لجنة مكافحة الفساد

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس ضرورة تكثيف الجهود ومضاعفة العمل لوضع الخطط والمشاريع والبرامج التنموية والخدمية الحكومية موضع التنفيذ وفق المدد الزمنية المحددة بما يساهم في تحقيق تطلعات أبناء شعبنا ويخفف من صعوبة الظروف التي تمر بها البلاد.

وخلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس، شدد المهندس عرنوس على ضرورة إجراء تقييم ومراجعة لعمل الجهات العامة في العام الماضي، وتحديد الأهداف القابلة للتحقيق خلال العام ٢٠٢٤ وتلافي مواطن الضعف في الأداء الحكومي وتعزيز نقاط القوة فيه، بما يخدم زيادة الإنتاج والإنتاجية ويدعم الصناعة الوطنية والاقتصاد بشكل عام، ويساهم في تحسين الواقع الراهن في مختلف القطاعات.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أهمية وضع سياسة عمل لكل وزارة وعرضها على اللجان الوزارية المختصة لتقوم بصياغة ووضع سياسات قطاعية قابلة للتنفيذ، وعرض هذه السياسات على مجلس الوزراء لرسم سياسة الحكومة، وشدد على التعامل بكل شفافية مع المواطنين وإطلاعهم على الواقع الراهن والصعوبات التي تواجه العمل ومشاركتهم في اقتراح وإيجاد الحلول، وكلف وزارة الزراعة متابعة تنفيذ قرار الحكومة بتوزيع ٢٥٠ ألف غرسة مثمرة على جميع المحافظات.

واستعرض مجلس الوزراء خلال جلسته واقع قطاعات الطاقة والزراعة والموارد المائية والأسواق، والصعوبات التي تعترض العمل، حيث قدم عدد من الوزراء مداخلات تضمنت أفكاراً ورؤى لتطوير العمل والارتقاء بالإجراءات الحكومية لمواجهة التحديات والصعوبات الراهنة على الصعد كافة، وتم التركيز على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والجهات المعنية، بهدف تلبية الاحتياجات المحلية والدفع بعجلة الإنتاج، وتشديد الرقابة على الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار واتخاذ كل ما يلزم في هذا السياق، كذلك الإسراع في استكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة التي وصلت تسيتها حتى اليوم إلى ٦٠ بالمئة، بالتوازي مع أتمتة مستودعات تخزين المشتقات النفطية.

وقدم الوزراء عروضاً عن جولاتهم الميدانية خلال عطلة الأعياد والتي شملت العديد من المحافظات ومواقع العمل ومشاركتهم في اقتراح وإيجاد الحلول، وكلف وزارة الزراعة متابعة تنفيذ قرار الحكومة بتوزيع ٢٥٠ ألف غرسة مثمرة على جميع المحافظات.

واستعرض مجلس الوزراء خلال جلسته واقع قطاعات الطاقة والزراعة والموارد المائية والأسواق، والصعوبات التي تعترض العمل، حيث قدم عدد من الوزراء مداخلات تضمنت أفكاراً ورؤى لتطوير العمل والارتقاء بالإجراءات الحكومية لمواجهة التحديات والصعوبات الراهنة على الصعد كافة، وتم التركيز على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والجهات المعنية، بهدف تلبية الاحتياجات المحلية والدفع بعجلة الإنتاج، وتشديد الرقابة على الأسواق والحد من ارتفاع الأسعار واتخاذ كل ما يلزم في هذا السياق، كذلك الإسراع في استكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة التي وصلت تسيتها حتى اليوم إلى ٦٠ بالمئة، بالتوازي مع أتمتة مستودعات تخزين المشتقات النفطية.

وقدم الوزراء عروضاً عن جولاتهم الميدانية خلال عطلة الأعياد والتي شملت العديد من المحافظات ومواقع العمل ومشاركتهم في اقتراح وإيجاد الحلول، وكلف وزارة الزراعة متابعة تنفيذ قرار الحكومة بتوزيع ٢٥٠ ألف غرسة مثمرة على جميع المحافظات.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك انطلاقاً من حرص الدولة على إضفاء الحماية القانونية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتأكيداً على إدماجهم في المجتمع.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تصديق مذكرة التفاهم الثنائية بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية جنوب إفريقيا، والتي تأتي في إطار السعي لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية وبهدف ترسيخ العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك انطلاقاً من حرص الدولة على إضفاء الحماية القانونية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتأكيداً على إدماجهم في المجتمع.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تصديق مذكرة التفاهم الثنائية بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية جنوب إفريقيا، والتي تأتي في إطار السعي لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية وبهدف ترسيخ العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين.

وقدم وزير العدل أحمد السيد عرضاً عن نتائج أعمال اللجنة الفنية لمكافحة الفساد والإجراءات المتخذة في هذا الإطار، حيث تم التأكيد على استكمال المنظومة المؤسساتية المسؤولة عن مكافحة الفساد وتطوير وتعزيز قدرات وأدوات عمل الجهات الفعالة في مكافحة الفساد، ومتابعة الإجراءات المتخذة حيال تطوير العمل والإنتاج، والمقترحات لحل المعوقات التي تواجه العمل والإنتاج.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك انطلاقاً من حرص الدولة على إضفاء الحماية القانونية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتأكيداً على إدماجهم في المجتمع.

بدوره استعرض وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور آخر المستجدات في ملف تركيب أجهزة التتبع (GPS)، حيث بلغ إجمالي عدد آليات النقل العام كافة ٣٢٣٠٠ آلية.

وصدق مجلس الوزراء على اللائحة التنظيمية للمخالفات والغرامات لتراخيص الخدمات البريدية، ووافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

دحدل لـ«الوطن»: توزيع ٤٠٠ ألف ليتر مازوت على المدارس

رمضان لـ«الوطن»: ٥٦ بالمئة من الأسر الدمشقية حصلت على مازوت التدفئة والحجز على ٢٥ آلية للتلاعب بـ(GPS)

فادي بك الشريف

بينما بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع التربية نديم دحدل أنه تم الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى من المازوت بواقع ٤٠٠ ألف ليتر لـ٤٢٠ مدرسة في العاصمة مع متابعة إجراءات الصيانة الدورية، كشف زميله عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات قيس رمضان أن نسبة توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة وصلت لـ٥٦ بالمئة، علماً أن عدد البطاقات الذكية في العاصمة يصل إلى ٥٥٠ ألف بطاقة.

وبين رمضان أن هناك متابعة لاستكمال توزيع المادة، مع ورود كميات من المادة من خارج الخطة، على أن يذهب أي وفر محقق من المادة لغاية التدفئة ليصار إلى استكمال التوزيع خلال الفترة القادمة قبل انتهاء الموسم.

هذا وأوضح عضو المكتب التنفيذي أنه لا تخفيض لنسبة توزيع المازوت للسرافيس على الإطلاق، مؤكداً استمرار عملية التوزيع للمادة خلال العطلة وفق المسارات مع لحظ انخفاض واضح للضغط على وسائل النقل نظراً للعطلة، علماً أن عدداً من باصات النقل الداخلي يستفيد فترة العطلة لإجراء أعمال الصيانة ولاسيما وسط انخفاض الازدحام على الباصات، منوهاً بوجود انتظام بعملية التوزيع لمختلف الفعاليات من أفران ومشاف ومدارس.

وبين عضو المكتب التنفيذي أنه تم تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني (جي بي إس) لـ٧٠ بالمئة من الآليات الحكومية في دمشق منها سيارات الخدمة وأعضاء المكتب التنفيذي، علماً أن آليات المحافظة تصل إلى نحو ٩٠٠ آلية ولاسيما وسائط النقل الجماعي والآليات الثقيلة وآليات الخدمة، بهدف ضبط حركتها واحتياجاتها من المشتقات النفطية.

هذا وأكد رمضان أنه ستدخل خلال الفترة القادمة جميع باصات النقل الداخلي التابعة للشركة العامة ضمن مسار (جي بي إس)، مبرراً سبب التأخير للانتهاء من موضوع «المعايرة»، علماً أنه تم تركيب الأجهزة يتم متابعة الانتهاء من تزويدها بالأجهزة، منوها بوجود سيارات حكومية تعمل في محافظة دمشق تزود من كازيات العاصمة.

مضيفاً: يفترض هذا الشهر الانتهاء من عملية التركيب لجميع الآليات الحكومية، ولاسيما أن مجلس الوزراء شدد على الوزارات والجهات العامة استكمال تركيب أجهزة الـ(جي بي إس) على الآليات والمعدات العائدة للوزارات لـ١٤٣ باصاً على نفقة المحافظة.

هذا وبين عضو المكتب التنفيذي أنه تم الحجز على ٢٥ آلية (سرافيس وبولمانات- دراجات نارية) لتركيبها أكثر من جهاز جي بي إس خلال الفترة الماضية، مع فرض غرامات مالية وتكليف أصحابها بفرق المحروقات خلال السحوبات الماضية، وبالتالي دفع تعويضات تضاف إلى الغرامات، مضيفاً: القرار بفك الاحتباس والحجز يعود إلى القاضي، ولاسيما أن الموضوع مؤطر ضمن القوانين والأنظمة النافذة.

وكان أكد عضو المكتب التنفيذي إغلاق ١٥ كازية مخالفة بالشمع الأحمر لمشاكل في المعيار والكيل ونقص بالمادة في بعضها ووجود خزانات غير مصرح عنها، ما اقتضى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، علماً أن هذا الأمر سبب مشكلة حقيقية وارباكاً على صعيد توزيع السرافيس للتعبئة من كازيات أخرى متبقية بمعدل ١٥ كازية، الأمر الذي تسبب في ضغط واضح، ولاسيما في ظل وجود عدد كبير من الخطوط الموزعة عليها، ولاسيما أنه تم نقل ٤ آلاف آلية كانت تزود من المحطات المخالفة وبالتالي تم توزيعها على محطات أخرى ما تسبب في أزمة وعبء كبير.

عضو مجلس شعب يقيم أداء الحكومة خلال ٢٠٢٣

تيناوي لـ«الوطن»: نجحت في ضبط سعر الصرف وتأمين القطع الأجنبي للاستيراد وأخفقت في ضبط الأسواق ومعالجة موضوع الدعم

رامز محفوظ

بين عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي في تصريح خاص لـ«الوطن» بأنه في حال استعراض إنجازات الحكومة لتحسين الواقع المعيشي للمواطن خلال العام الماضي سنرى أنها نجحت في جوانب معينة ولم تنجح في جوانب مثل تحسين مستوى المعيشة.

وأضاف تيناوي: إن الحكومة لم تنجح بمعالجة موضوع الدعم لجميع شرائح المجتمع حيث لا تزال هناك شرائح كبيرة من المواطنين تحتاج إلى الدعم والحكومة حجبت عنها هذا الدعم بحجة امتلاك سيارة على سبيل المثال منذ عدة سنوات أي قبل الأزمة كما لم تنجح بتحقيق عدالة التقنين الكهربائي، ولم توفق في ضبط الأسعار والأسواق التي شهدت فوضى غير مسبوقة خلال العام الماضي، في حين أنها نجحت بموضوع ضبط سعر الصرف إلى حد ما خلال العام الماضي رغم القفزات التي حصلت في سعر الصرف التي كانت تتم تقريباً شهرياً بعكس عام ٢٠٢٢ الذي كان فيه سعر الصرف يشهد قفزات يومية وبشكل سريع ومتسارع، مشيراً إلى أن معظم المقترحات التي صدرت لتحسين الواقع المعيشي لم توفق الحكومة بتنفيذها لذا رأينا أن هناك فجوة واسعة وكبيرة ظهرت بين متطلبات المعيشة ودخل المواطن ولم تستطع الحكومة ردم أو تجاوز هذه الفجوة.

وأوضح تيناوي أن الحكومة قد تكون نجحت خلال العام الماضي في متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية كما نجحت اللجنة الاقتصادية في ترشيد استيراد بعض المواد غير الضرورية وأمنت القطع الأجنبي للمواد الضرورية والأساسية التي يحتاجها المواطن مثل المواد الأولية اللازمة لصناعة الأدوية ومواد أخرى، وهذه الأمور تعتبر إنجازات جيدة للحكومة وتسجل كنقاط إيجابية لها خلال العام الماضي.

وبخصوص المطلوب من الحكومة خلال العام الحالي لتحسين الواقع المعيشي أكد تيناوي أن المطلوب اليوم وبشكل أساسي أن تعمل الحكومة على ضبط الأسعار وتثبيتها ومراقبة الأسواق بكل مفاصلها إضافة للعمل على تفعيل موضوع التدخل الإيجابي من المؤسسة السورية للتجارة وأن يكون هذا التدخل حقيقياً على أرض الواقع باعتبار أنها من المفترض أن تكون صمام الأمان في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها المواطن وخصوصاً أن الأسعار في الأسواق تشهد اختلافاً وتفاوتاً وفروقات كبيرة بالأسعار بين محل تجاري وآخر، مشيراً إلى أن الأسعار في بعض صالات السورية للتجارة تعتبر مرتفعة وتزيد عن الأسعار المتداولة في السوق.

وختم بالقول: إنه على الحكومة دعم المزارع بشكل أساسي بالأسمدة والمحروقات بالشكل الكافي كي لا يلجأ لشرائها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة مما يؤثر بالنهاية في المستهلك، ودعم هذا المزارع وتأمين كل مستلزمات الإنتاج سيؤديان إلى تشجيعه على التوسع بزراعتها بشكل أكبر وسيساهمان بالحصول على زراعة كاملة ومتكاملة.

البدء باستقبال طلبات مصابي السرطان للحصول على مليون ليرة من التأمين

محمد لـ«الوطن»: لا حاجة للقدوم إلى الهيئة ويمكن تقديم الطلبات إلكترونياً

عبد الهادي شباط

عممت هيئة الإشراف على التأمين أنها بدأت باستقبال مطالبات دعم مرضى السرطان من موظفي الدولة المؤمن عليهم صحياً لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين، وذلك بناءً على ما أقره مجلس إدارة الهيئة حول تقديم صندوق الرعاية الاجتماعية الدعم لمرضى السرطان من موظفي الدولة في القطاع الإداري حاملي بطاقة التأمين الصحي لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين، والذين ثبتت إصابتهم بالمرض منذ تاريخ ٢٠٢٣/١/١ مبلغ مليون ليرة لكل شخص.

حيث تم اختصار الثبوتيات المرافقة لطلبات الاستفادة على صورة هوية شخصية للعامل المريض، وصورة عن بطاقة التأمين الصحي له، وتقرير طبي مصدق مرفق بالثبوتيات الطبية اللازمة والموجودة بشكل مؤكد لدى المريض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أنه بعد تبين وجود وفر في صندوق الرعاية الاجتماعية في الجزء المخصص للمدنيين المتضررين من الإرهاب حيث تتوزع إيرادات صندوق الرعاية الاجتماعية ما بين ٢٥ بالمئة للمدنيين المتضررين من الإرهاب و٧٥ بالمئة لدعم مشروع جريح الوطن وعقود التأمين الخاصة بالجرحى العسكريين، وأن الوفر المتحقق في الصندوق جاء نتيجة انخفاض حجم مطالبات المدنيين المتضررين من الإرهاب خلال الفترة الأخيرة المقدمة لإدارة الصندوق وأنه بعد النظر في هذا الوفر وافق مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين على مقترح بتخصيص هذا الوفر لمصلحة مرضى السرطان من العاملين في الجهات العامة ويحملون بطاقة التأمين الصحي الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمين (العاملون في القطاع الإداري) نظراً لما يتكبده مرضى السرطان من تكاليف علاجية باهظة بما فيها المستلزمات الطبية المرافقة لمراحل العلاج وأجور النقل والمواصلات التي يحتاجها المرضى وكل ما يحتاجونه من خارج الخدمات التي توفرها الدولة مجاناً لمرضى السرطان.

وبيّن المدير العام أن هناك تسهيلات كبيرة في تقديم الطلبات من أصحاب الحالات الطبية الذين يستحقون الاستفادة من هذا الدعم حيث لا حاجة للقدوم لهيئة الإشراف على التأمين وأنه يمكن تقديم الطلبات والذنوتيات المطلوبة عبر المراسلة وأيضاً يمكن استلام الشيك المصرفي المتضمن مبلغ ومقدار الدعم من أي من أقاربه من الدرجة الأولى.

وأضاف: إن التوسع في هذه التجربة سيأتي بناء على التقييم الذي ستجريه الهيئة بهدف تقديم كل أشكال الدعم الممكنة والمتاحة لخدمة التأمين الصحي من خلال تخصيص أي إيرادات إضافية يتم تحقيقها وتوجيه ذلك نحو الحالات الطبية والصحية الأكثر حاجة.

فوق الطاولة

هني الحمدان

الطاقات الكامنة ..!

يخطئ من لا يعتقد أن لدى سورية كادراً بشرياً مهماً، لديه من الكفاءات والخبرات ما سيؤهله في خلق مبادرات واجتراح حلول وابتكارات يشار إليها بالبنان، لكن على أرض الواقع.. لماذا لم نشهد طفرات خلاقة لحالات إبداعية ليس على صعيد محدد، بل على أصعدة شتى وعلى ميادين الساحات العلمية بالشكل الذي يوازي قدرة الإمكانات والطاقات الكامنة التي تحتاج إلى من يملك مفاتيح تفجيرها لكي تأخذ مساراتها إلى النجومية والعالمية، لا شك هناك طاقات نسمع عن نجاحاتها لو كانت ضمن حدود ضيقة إلا أنها تبقى عملة فعالة..! سورية بلد كان دائماً متقدماً في القوانين والأنظمة والتشريعات ولديه كفاءات وخبرات عالية أسعفت دولاً ما وأمدتها بحاجاتها التعليمية والإدارية والوظيفية وساهمت في بناء قدرات أبنائها ومنتسبيها في العديد من الدول، وانتقلت الخبرات إلى العالمية نوعاً ما بأبنائها فبرز منهم كثيرون من المبدعين في مجالات كثيرة منها الطب والجراحة والهندسة والقانون والرياضة والعلوم وغيرها فكانوا منارة لغيرهم ومحفزين لهم واعتلوا المناصب في المؤسسات الدولية بجهدهم الخاص وتفوقهم وبـ«مفردهم» ومن دون أي تخطيط مسبق من أي من الحكومات أو مسؤولي التخطيط الاستراتيجي مثلما فعلت دول أخرى متقدمة.

الحرب والظروف الاقتصادية وملحقاتها أدت إلى ظهور حالات نزيف ليس على الصعيد الاقتصادي والمعيشي وسواه، بل لاستمرار النزيف الخطر من خلال تواصل هجرة الكفاءات والموارد البشرية الرائدة، ليس على مرفق كالطب مثلاً، بل على صعيد العديد من الاختصاصات العلمية والأدبية الأخرى، وهذا النزيف لم يحرك ساكناً لدى الحكومات وكأنها تبارك بفقدان وخسارة أهم مورد للتنمية برمتها..!

لم تكلف الحكومة عناء التدقيق بما خسرت إداراتها ومؤسساتها من كوادر، ولم تقدم خطوة تجاه الارتقاء أكثر بتهيئة الأجواء وصولاً لصنع جيل علمي تقني ابتكاري يقلب الموازين، فالنجاحات لدى دول العالم وليدة تهيئة الظروف أمام أبنائها وتركهم يثبتون مقدراتهم العلمية بكل حرية، وهاهي الأخبار تنقل لنا ما يحصل في ساحات وميادين العلم والعمل، وأخبار سباقات الدول التكنولوجية وشراء بعض الأشخاص حيث التسابق بين البشر كم سيجني كل واحد بكل دقيقة، فلا شك الحالات الناجحة الفردية ستنعكس خيراً على المجتمع وعلى حركة النمو بالمجمل..!

والتساؤل كيف كان سيكون الوضع لو اهتمت الجهات الحكومية وجهات التخطيط بوضع استراتيجية لتلك الكفاءات وتنميتها والاستفادة العلمية والإدارية والاقتصادية منها؟ وكيف لو عملت على وضع منصات للمبدعين والمبتكرين بشكل آخر ترعاهم وتؤهلهم ليكونوا في خدمة بلدهم المستقبلي وإعادة ضخهم في الأسواق العالمية كمادة بشرية متميزة عوضاً عن تركهم يسبحون في التيار بمفردهم؟ أين خطة الحكومات لأبنائها وخاصة بعد سنوات الحرب ونزيف الهجرة للخارج؟!

اليوم الاستفادة من الخبرات في بيئات العمل والمحافظة على المتمكنة أمر حتمي وعلى قدر كبير من الأهمية، خصوصاً مع الوضع الاقتصادي وحالة العجز والوهن، والمشاريع الكبرى المعطلة وغياب الفكر الاستراتيجي، فتعزيز دور الكادر المؤهل وإطلاق العنان له خطوة إيجابية وضرورية لتفجير كل الإمكانات الكامنة لتكون سلاحاً ناجعاً وترسم طرقاً من النجاحات ترفع من شأن المؤسسات والمجتمع وتنعكس إيجاباً على الوطن.